

Distr.: General  
6 September 2012  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة

تولّت توغو رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير ٢٠١٢. وقد أعدت تحت إشرافي  
تقييم لعمل المجلس خلال الشهر بالتشاور مع الأعضاء الآخرين (انظر المرفق).  
وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة لمجلس الأمن.

(توقيع) كودجو مينان  
السفير  
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق الرسالة المؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة

### تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة توغو (شباط/فبراير ٢٠١٢)

#### مقدمة

عقد مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٢ تحت رئاسة توغو، ١٨ جلسة رسمية (١٧ جلسة عامة، وجلسة واحدة خاصة)، و ١٢ جلسة مشاورات مغلقة. واتخذ المجلس خمسة قرارات هي، القرار ٢٠٣٥ (٢٠١٢) المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن السودان، والقرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن الصومال، والقرار ٢٠٣٧ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن تيمور - ليشتي، والقرار ٢٠٣٨ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والقرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا. ولم يجر اعتماد مشروع قرار واحد (S/2012/77) بشأن الحالة في الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية). وصدر عن المجلس بيانان رئاسيان S/PRST/2012/2، المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن السلام والأمن في أفريقيا، و S/PRST/2012/3 المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن المرأة والسلام والأمن، إضافة إلى ٣ بيانات صحفية في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، بشأن ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان، و ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن اليمن، و ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن الاعتداءات على دبلوماسيين إسرائيليين. وقدم الأمين العام إحاطة إلى مجلس الأمن في مشاورات مغلقة عقدت في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ إثر عودته من زيارة إلى الشرق الأوسط وأديس أبابا.

وقام مجلس الأمن بزيارة لهائتي في الفترة من ١٣ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢.

#### أفريقيا

##### السودان وجنوب السودان

في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن في مشاورات مغلقة إحاطة عن الحالة في السودان وجنوب السودان، كجزء من التقرير الذي أعده بشأن رحلته إلى أديس أبابا. وأثنى الأمين العام على التقدم المحرز في عملية سلام دارفور، ورحب باستهلال السلطة الإقليمية لدارفور بوصفها خطوة إيجابية نحو إحلال السلام في دارفور.

وتمنى أن تبدي حكومة السودان الاستعداد نفسه وأن تتخذ خطوات بناءة لوضع حد للنزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وأبدى قلقه الشديد إزاء الأزمة الإنسانية المتنامية في ولايات الحدود. وأفاد الأمين العام المجلس بأن الوضع بين السودان وجنوب السودان مُعقّد وخطير، وأبدى قلقه الشديد إزاء عدم إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بمسائل مرحلة ما بعد الاستقلال، وقلقه من أن تتسبب اللهجة الخطابية العدائية على الجانبين في حدوث تصعيد عسكري. ورأى أنه من المتعين على رئيسي الدولتين إظهار القيادة الحكيمة والعمل من أجل التوصل إلى حلول تكفل وجود سلام مستتب بين البلدين. كما أبرز أهمية البدء في عملية نزع السلاح ودعا إلى تطبيق تدابير سياسية واقتصادية تقيم الثقة فيما بين المجتمعات وهيئة مفضية إلى عملية لنزع السلاح في ولاية جونقلي، وفي جنوب السودان. وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن تقديرهم للأمين العام لتركيزه على الحالة ودَعُوهُ إلى زيادة مشاركته والتزامه بالعمل بشأنها عن كثب. وطالب أعضاء المجلس باتباع نهج شامل من أجل التوصل إلى حل للأزمة.

وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقد المجلس مشاورات بشأن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، عقب العرض الذي قدمه إدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بخصوص نشر القوة والأنشطة التي اضطلعت بها. وقد أفاد المجلس عن وجود انتهاكات خطيرة لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ تتمثل تحديدا في العمليات التي تقوم بها القوات غير المأذون لها في أبيي. وذهب بعض أعضاء المجلس إلى ضرورة ممارسة ضغوط على الطرفين.

وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقد مجلس الأمن مشاورات بخصوص لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان بعد أن استمع إلى إحاطة من ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١، ومن نستور أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا. وأحيط المجلس عن انتهاكات حظر الأسلحة التي ارتكبت مؤخرا، والقيود المختلفة المفروضة على فريق الخبراء، وعن انتهاء ولاية الفريق، والاعتداءات التي تعرضت لها القوات التابعة للعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وشددت المناقشات التي أعقبت تقديم الإحاطة على ضرورة تمديد ولاية فريق الخبراء. وفي أعقاب المناقشات اتخذ المجلس القرار ٢٠٣٥ (٢٠١٢) المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، الذي يمدد فترة ولاية فريق الخبراء لمدة عام واحد آخر.

وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات تضمنت إحاطة قدمتها فاليري آموس، وكيلة الأمين العام لتنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ، بشأن الحالة الإنسانية في جنوب السودان عقب اندلاع القتال بين مجموعات المتمردين والمجموعات المحلية، بما في ذلك الحالة فيما يتعلق بالمشردين، إضافة إلى الأثر الناجم عن توقف إنتاج وتصدير النفط في جنوب السودان، وتمثل الاستنتاج الرئيسي للمجلس في ضرورة تشجيع السودان وجنوب السودان على إحياء المناقشات بينهما، وتذكير حكومة جنوب السودان بالمسؤولية الرئيسية الواقعة على عاتقها بحماية السكان من العنف الطائفي. وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ عقد المجلس حواراً تفاعلياً غير رسمي بشأن السودان وجنوب السودان. وشمل ذلك تقديم إحاطة من ثابو مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وهيلي مانكريوس، الممثل الخاص للأمين العام (عن طريق تداول بالفيديو)، وهيرفيه لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وشملت المناقشات مسألة توقف إنتاج وتصدير النفط، إضافة إلى مسألة ضرورة توافر الإرادة السياسية من جانب البلدين لحل المشكلة والتعايش في سلام. ومرة أخرى، دعا المجلس إلى ممارسة الضغط على البلدين، وأعرب عن دعمه لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وللممثل الخاص للأمين العام.

وفي ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقد مجلس الأمن مشاورات واستمع إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، تناول فيها الحالة المتوترة بين السودان وجنوب السودان والشكوك التي تساور الطرفين من أن الطرف الآخر يقدم الدعم لجماعات المتمردين.

## الصومال

في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقد المجلس مشاورات عقب العرض الذي قدمه كل من سوزانا مالكورا، وكيلة الأمين العام لإدارة الدعم الميداني ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بالحالة الأمنية في الصومال، وضرورة صياغة مفهوم جديد لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يستهدف تدعيم قدراتها.

وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن في جلسة مشاورات مغلقة إحاطة عن الحالة في الصومال، في إطار التقرير الذي قدمه عن رحلته إلى أديس أبابا؛ فأثنى على الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به البعثة وعلى ضرورة تدعيم قدراتها، وقال إنه يتوقع في هذا الخصوص أن يسفر مؤتمر لندن المرتقب في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ عن إرسال إشارة قوية عن مدى الدعم الدولي الذي تحظى به البعثة. وأبدى أعضاء المجلس تأييدهم

لفكرة تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، اتخذ المجلس القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي أيد فيه المفهوم الجديد للبعثة. بموجبه وقرر أن يجري، على أساس استثنائي، ونظرا للطابع الفريد للبعثة، توسيع مجموعة عناصر الدعم اللوجستي للبعثة لتشمل سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، بما في ذلك عناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفتها. وبالتضافر مع ذلك، جرى ضمن أشياء أخرى، توسيع مجموعة عناصر دعم الأمم المتحدة اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتشمل عددا من العسكريين النظاميين حده الأقصى ١٧٧٣١ فردا، إضافة إلى ٢٠ من الأفراد المدنيين في البعثة، وذلك حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، كما جرى زيادة الدعم اللوجستي والإمدادات اللوجستية لعنصر طيران تابع للبعثة.

وفي اليوم نفسه، وفي سياق مناقشات عامة، استعرض مجلس الأمن تقرير الأمين العام عن مسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال (S/2012/50) الذي عرضته باتريشيا أوبراين، المستشارة القانونية، كما استمع إلى إفادة من يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتناول التقرير مسألة إنشاء محاكم متخصصة في الصومال ودول أخرى في المنطقة لنظر قضايا القرصنة بمشاركة دولية و/أو دعم دولي على نطاق كبير، فضلا عن بناء قدرة قضائية وقدرة في مجال السجون في الصومال وفي دول أخرى في المنطقة، كما تضمن تفصيلات بشأن مقترحات التنفيذ في هذا الخصوص. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن رأي مفاده أن الوضع بالنسبة للملاحقة القضائية للقرصنة يحتاج إلى اتخاذ تدابير إضافية تكفل مساءلة القرصنة من خلال إجراءات قانونية حسب الأصول وبما يتماشى مع المعايير الدولية. وشدد بعض المتكلمين أيضا على أهمية وضع استراتيجية شاملة تنص على اللجوء الدفينة التي تتسبب في حدوث أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر.

## ليبيا

في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، استمع المجلس إلى إحاطة عامة عن الحالة في ليبيا قدمها إيان مارتين الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ وخوسيه فيليب مواريس كابرال، الممثل الدائم للبرتغال بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وأحاط رئيس اللجنة المجلس بالعمل الذي اضطلعت به في الفترة من ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وحتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢. وتكلم عن عدة أمور تناول خلالها بالشرح عمل اللجنة فيما يتصل بالطلبات الواردة من الدول بشأن تجميد الأصول العائدة إلى كيانات لم تكن في واقع الأمر موضوعا لهذا الإجراء. وعقد المجلس عقب ذلك مشاورات مغلقة عن الحالة في ليبيا.

## السلام والأمن في أفريقيا: منطقة الساحل ومالي

في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في سياق عملية "استكشاف الآفاق". وأفاد وكيل الأمين العام المجلس بأن مجموعة مسلحة يُزعم ارتباطها "بالحركة الوطنية لتحرير أزواد"، تتألف من الطوارق في الأساس، تسعى إلى انتزاع استقلال شمالي مالي. وشدد في الإحاطة على مخاطر تصعيد الحالة التي يمكن أن ينجم عنها نزاع إثني. وفي سياق مناقشة الأسباب الكامنة وراء الأزمة، أشار بعض أعضاء المجلس إلى الأثر الذي ترتب على انتشار الأسلحة جرّاء الحالة في ليبيا وعودة المقاتلين الطوارق. وأكد المجلس ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في مالي، وأن يكون ذلك من خلال توجه شامل يولي فيه الاهتمام الواجب أيضا لخطر الإرهاب البازغ.

## جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقد مجلس الأمن مشاورات بعد أن تلقى تقريرا عن أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عرضه على المجلس روجر ميس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعقبته إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وفي أثناء المناقشات تم التوصل إلى ثلاثة استنتاجات على النحو التالي: أولا، ضرورة استخلاص الدروس من الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ من أجل تحسين إجراءات تنظيم أي عمليات انتخابية أخرى؛ وثانيا، ضرورة تحسين التعاون القائم بين الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثات الأمم المتحدة الأخرى من أجل مكافحة أنشطة الجماعات المسلحة؛ وثالثا، ضرورة تدعيم القدرات التشغيلية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق تزويدهما بالطائرات العمودية.

## السنغال

في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، وفي إطار عملية "استكشاف الآفاق"، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إفادة للمجلس عن أعمال العنف التي سبقت الانتخابات السنغالية واستهدفت رفض ترشيح رئيس السنغال وقتها، السيد عبد الله واد. وأعرب مجلس الأمن عن أسفه لإزالة الحالة وطالب بإجراء انتخابات شفافة خالية من العنف.

## غينيا - بيساو

في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إلى مجلس الأمن في إطار عملية "استكشاف الآفاق"، وبعدها عقد المجلس مشاورات مغلقة، وقد لوحظ أنه عقب وفاة رئيس غينيا - بيساو، ملام باكي سانا، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، بالتعاون مع اللجنة الوطنية للانتخابات من أجل تنظيم الانتخابات المقرر لها ١٨ آذار/مارس ٢٠١٢. ودعا وكيل الأمين العام الدول إلى تقديم مساهمات مالية من أجل تمويل هذه الانتخابات. وأعرب مجلس الأمن عن أسفه لعدم إحراز تقدم في إنشاء الصندوق التقاعدي الذي طال انتظاره من أجل تسريح الأفراد من جيش غينيا - بيساو. ودعا المجلس إلى توقيع الاتفاق المزمع في هذا الشأن بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

## الشرق الأوسط

### الحالة في الشرق الأوسط

نظر المجلس في مشروع قرار بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية (S/2012/77) اقترحه المغرب بالنيابة عن عدد من مقدمي المشروع استنادا إلى خطة جامعة الدول العربية المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، طُرح مشروع القرار على التصويت، لكنه لم يعتمد جراء التصويت السلبي لكل من الاتحاد الروسي والصين.

وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، قدم بان كي - مون، الأمين العام، إحاطة للمجلس في مشاورات مغلقة عن الزيارة التي أجراها للشرق الأوسط وتناول خلالها الحالة في الجمهورية العربية السورية. وأعرب الأمين العام عن أسفه إزاء عجز المجلس عن التوصل إلى اتفاق. وحث الحكومة السورية على أن تتوقف على الفور عن ارتكاب عمليات القتل، وأكد أن هذا العنف لا تقبله الإنسانية ولا بد من أن يجري التحقيق فيه. كما حث على وضع حد لجميع أشكال العنف، وطالب الأطراف بالعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة. وأفاد الأمين العام المجلس أيضا بالمحادثات التي أجراها مع نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بشأن عودة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية المرتقبة إلى الجمهورية العربية السورية، علاوة على خيار إرسال بعثة مشتركة بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، أو تعيين مبعوث خاص مشترك. وفي أثناء المناقشات، دعيت الدول التي تتمتع بالنفوذ لدى الحكومة وجماعات المعارضة إلى القيام بدورها. وأيدت غالبية أعضاء المجلس فكرة إيفاد بعثة مراقبين إلى سوريا، وطلبوا الحصول على مزيد من التفصيلات بشأن الولاية المحتملة التي يمكن أن تناط بها. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن رغبتهم في قيام

حوار بين الحكومة والمعارضة، والاستفادة من التطورات الجديدة الحاصلة في الميدان دون فتح الباب أمام التدخل العسكري. ولاحظ بعض أعضاء المجلس أن الحكومة السورية لا تصون التزاماتها.

وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، وخلال جلسة "استكشاف الآفاق" التي عقدها المجلس مع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، أبدى بعض الأعضاء تعليقات على الحالة في الجمهورية العربية السورية، وأعربوا عن قلقهم، منوهين إلى أن كثيراً من المدنيين لقوا مصرعهم على مدى الأسابيع السابقة، وطلبوا الحصول على معلومات مستكملة عن الحالة. واعترض أحد أعضاء المجلس على إثارة المسألة السورية خلال جلسة يقتصر هدفها على استكشاف المسائل الموجودة في الأفق، ودعا إلى عقد اجتماع تكتمل له أسباب الشكل السليمة لمناقشة الحالة السورية. وذهب بعض أعضاء المجلس إلى أنه حتى لو لم يكن الاجتماع مستوفياً للاعتبارات الشكلية السليمة، فإن الحالة في الجمهورية العربية السورية تحتاج إلى أن تعرض على المجلس في أقرب وقت ممكن، أحياناً بعين الاعتبار التدهور الحاصل في الحالة.

وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقد المجلس مشاورات بشأن الحالة في الشرق الأوسط، في أعقاب إحاطة قدمها، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، قام خلالها، ضمن مسائل أخرى، بتقديم وصف للحالة المتدهورة في الجمهورية العربية السورية وأدان عجز الحكومة السورية عن الوفاء بمسؤوليتها في حماية السكان. ورأى وكيل الأمين العام أن المجتمع الدولي متقاعد عن تحمل واجبه في وقف القتل وإسكات المدافع. وأفاد المجلس بأن وكالة الأمين العام ومنسقة الإغاثة في حالات الكوارث ستسافر إلى الجمهورية العربية السورية من أجل الاتفاق على فترة توقف عن القتال يمكن خلالها إيصال المساعدة الإنسانية. وأفاد المجلس أيضاً بأن السيد كوفي عنان، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، الذي عين في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، وصل إلى نيويورك للالتقاء بالأمين العام.

## اليمن

في ٢٨ شباط/فبراير، وفي إطار تحليل الحالة في الشرق الأوسط، عقد المجلس مشاورات عقب إحاطة قدمها للمجلس، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأعرب وكيل الأمين العام عن الترحيب بالتقدم المحرز في الانتقال السياسي في اليمن. وأفاد بأن الانتخابات الرئاسية أجريت في ٢١ شباط/فبراير بوجود مرشح متوافق عليه. وأشار إلى أن عملية الانتقال لا تزال مع ذلك بالغة الدقة وتحتاج إلى تيسيرها بشكل مستمر.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، قدم الأمين العام إحاطة إلى مجلس الأمن في جلسة مشاورات مغلقة عن رحلته إلى الشرق الأوسط، وعن جملة أمور أخرى، تشمل عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية. وأثنى على الملك عبد الله، ملك الأردن لاستضافته المحادثات بين الطرفين. وأفاد المجلس بأنه حث الطرفين على مواصلة التخاطب واتخاذ خطوات لبناء الثقة، بما في ذلك تقديم مقترحات شاملة عن مسألتَي الأرض والأمن من أجل تهيئة بيئة مفضية إلى المفاوضات التي رأى أنها السبيل الوحيد الممكن للتوصل إلى الحل الدائم القائم على الدولتين. ولاحظ الأمين العام اتفاق المصالحة الذي توصلت إليه مؤخرا كل من حماس وفتح، وقال إنه يعتقد أن المسارين - المصالحة والتفاوض مع إسرائيل - لا يلغي أحدهما الآخر. وأفاد الأمين العام أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ذكر له أن أي حكومة وحدة وطنية فلسطينية ستلتزم بالتعهدات السابقة. وشدد الأمين العام على أنه وإن شهد دلائل ملموسة أثناء وجوده في الضفة الغربية على التطوير المؤسسي الذي يمثل أهمية جوهرية لتيسير دولا الدولة في المستقبل، فإن الحالة في غزة غير ممكنة الاستمرار. وأشار أيضا إلى حالة السجناء الفلسطينيين. ودعا بعض أعضاء المجلس إسرائيل إلى إزالة العراقيل التي تعترض مفاوضات السلام حتى لا يتعرض التوصل إلى حل نهائي وسلمي للخطر، بما في ذلك قبول المناقشات المتعلقة بمسألة السجناء الفلسطينيين والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بتفقد أحوالهم. وأدان الأمين العام ما حدث في الليلة التي سبقت وصوله إلى المنطقة من إطلاق للصواريخ من غزة على جنوب إسرائيل.

وفي ٢٨ شباط/فبراير، أحاط وكيل الأمين العام للشؤون السياسية مجلس الأمن عن الحالة بين فلسطين وإسرائيل. وأشار إلى أن المحادثات التي بدأت بين الطرفين في عمان، في ٣ كانون الثاني/يناير توقفت. وكرر القول بأن الإطار الذي وضعته اللجنة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ لا يزال ذا صلة. وأشار إلى الاشتراطات الفلسطينية من أجل استئناف المفاوضات كما نوه إلى الاتفاق المبرم بين محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، وخالد مشعل، قائد حركة حماس لتشكيل حكومة انتقالية برئاسة السيد محمود عباس. وأكد وكيل الأمين العام من جديد أن الأمم المتحدة تدعم الوحدة الفلسطينية ضمن إطار التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، ومبادئ اللجنة الرباعية ومبادرة السلام العربية. وكرر التأكيد على إدانة الأمم المتحدة للإطلاق العشوائي للصواريخ على إسرائيل.

## لبنان

في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، أحاط الأمين العام مجلس الأمن في جلسة مشاورات مغلقة، عن زيارته لبيروت التي جاءت في سياق الرحلة التي قام بها إلى الشرق الأوسط. وأفاد أعضاء المجلس أنه ناقش هناك عدة مسائل، من بينها، تمديد ولاية المحكمة الخاصة. وأعرب الأمين العام عن نيته تمديد ولاية المحكمة لمدة ثلاث سنوات أخرى. وقد حظي ذلك بدعم من أعضاء المجلس.

وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، وفي سياق الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، أفاد المجلس بأن الأمين العام جدد في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ ولاية المحكمة الخاصة للبنان لمدة ثلاث سنوات أخرى، وذلك اعتباراً من أول آذار/مارس ٢٠١٢. وشدد وكيل الأمين العام على أن الأزمة السورية لا تزال مصدراً للتوتر في لبنان، وأن الحالة على طول الحدود مبعث للقلق. وأضاف أن الأمم المتحدة تواصل رصد تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان. وأضاف أن منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان شأها الهدوء، وإن لوحظ وقوع انتهاكات مستمرة للمجال الجوي من جانب القوات الجوية الإسرائيلية.

## عدم الانتشار (جمهورية إيران الإسلامية)

في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، وفي سياق الإحاطة التي قدمها الأمين العام للمجلس عن زيارته إلى الشرق الأوسط، تناول مسألة جمهورية إيران الإسلامية، وأشار إلى وجود حالة من القلق الكبير إزاء البرنامج النووي الإيراني. ودعا الأمين العام جمهورية إيران الإسلامية إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتصدي بشكل مباشر للمسائل التي تثيرها معها الوكالة.

## العراق

في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، وفي سياق الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بغرض "استكشاف الآفاق"، تناول المسألة المتعلقة بمعسكر أشرف والدور الذي قامت به الأمم المتحدة لإغلاقه. وأفاد المجلس بأن مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق يبذل كل ما في طاقته لضمان الانتقال الطوعي غير الإكراهي والسلمي لقاطني معسكر أشرف إلى معسكر الحرية، كخطوة أولى تسبق إعادة توطينهم في دول ثالثة.

## آسيا

### تيمور - ليشتي

في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، وفي سياق الجلسة العامة التي عقدها المجلس والمناقشة العامة التي جرت فيها، استمع المجلس إلى إحاطة من أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وحضر الجلسة حوسيه راموس - هورتا، رئيس جمهورية تيمور - ليشتي. وشرحت الممثلة الخاصة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وحكومة تيمور - ليشتي من أجل تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى نقل مهام البعثة إلى جهات أخرى تحضيراً للانسحاب المتوقع للبعثة في نهاية عام ٢٠١٢. كما ألفت الضوء على الجهود التي تبذلها البعثة لدعم تنفيذ خطة التطوير المشتركة للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، لكنها نوهت إلى استمرار وجود بعض الصعوبات فيما يتعلق بتأمين تمديد نشر بعض ضباط الشرطة الرئيسيين. وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٣٧ (٢٠١٢) الذي مدد فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

### مالديف

في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس أعقبها جلسة مشاورات، في سياق "استكشاف الآفاق" الشهري الذي يعرضه على المجلس. وقدم وكيل الأمين العام لمحة عامة عن الحوادث التي أحاطت باستقالة محمد نشيد، رئيس مالديف وانتقال السلطة إلى نائب الرئيس، محمد وحيد حسن. وأفاد بأن الرئيس نشيد زعم أنه خُلع من السلطة بتواطؤ من العسكريين. وقال وكيل الأمين العام إن الأمم المتحدة تتوقع من السلطات المالديفية تأمين السلامة الشخصية للرئيس نشيد وعائلته.

### الأمريكتان

#### هايتي

في أعقاب البعثة التي قام بها أعضاء مجلس الأمن إلى هايتي في الفترة من ١٣ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، قدمت إحاطتان لاحقتان في يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢.

## أوروبا

### بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، وفي سياق مناقشة عن أنشطة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وقدم إفادتين إلى المجلس أيضا كل من السيد فوك جيرميتش، وزير الخارجية الصربي، والسيد أنور خوجة من كوسوفو. ولاحظ الأمين العام المساعد التحسن الطفيف في الحالة إلا أنه شدد على استمرار هشاشتها. وبناء عليه، طلب المجلس إلى كل من كوسوفو وصربيا الدخول في حوار صريح من أجل تهيئة الأجواء لإحلال سلام وأمن مستدامين في المنطقة.

### إحاطة مقدمة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، استمع المجلس إلى إحاطة من السيد إيمون غيلمور، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير الخارجية والتجارة في أيرلندا. وبعد أن قدم عرضا لنطاق ولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تناول بالشرح المسائل التي ستشكل أولويات المنظمة في عام ٢٠١٢ مثل، حرية الإنترنت وحرية التجمع وتكوين الجمعيات والحريات الدينية، ومسألة الاتجار بالبشر، والعنصرية والتعصب في الرياضة، ومراقبة الانتخابات، ومنع النزاعات، ومراقبة الأسلحة، ومكافحة التهديدات المتشعبة العابرة للحدود، وتعزيز الحوكمة الرشيدة. وأعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم البالغ بالعمل الذي تضطلع به المنظمة وبما تتمتع به من خبرات، وشددوا على أهمية مشاطرة هذه الخبرات مع الكيانات المثيلة في أنحاء العالم الأخرى.

### المسائل المواضيعية

في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، قدم الأمين العام إلى المجلس إحاطة عن زيارته إلى أديس أبابا لحضور قمة الاتحاد الأفريقي. وأفاد أعضاء المجلس بأنه عقد سلسلة من الاجتماعات الثنائية واسعة النطاق بشأن مختلف شواغل السلام والأمن، بما في ذلك التحديات العابرة للحدود البارزة في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا ومنها الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتزايد أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، والأثر الذي ترتب في منطقة الساحل جراء الأزمة الليبية. وكرر الإعراب عن التزام الأمم المتحدة بالعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي ومع المنظمات دون الإقليمية في القارة.

وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقد المجلس مشاورات بخصوص لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وقام حوسيه فيليب موريس كابرال، الممثل الدائم للبرتغال بصفته رئيساً للجنة، بعرض التقرير الدوري الذي يقدم كل ٩٠ يوماً عن أعمالها. ورأى بعض أعضاء المجلس ضرورة أن تكون اللجنة على قدر أكبر من الدينامية. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للتنفيذ التام للقرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). ولم يتحقق توافق في الآراء بشأن إصدار التقرير النهائي لفريق الخبراء.

وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقد المجلس مناقشة عامة لمسألة السلام والأمن في أفريقيا ركز فيها على موضوع "أثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل". وأجريت المناقشة بقيادة سعادة السيد فوريه إسوزيمنا غناسينغيه، رئيس جمهورية توغو، وشارك فيها زهاء ٤٠ من أعضاء الوفود. ولاحظ المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن عائدات الاتجار بالكوكايين مروراً بغرب أفريقيا ووسط أفريقيا تشارف ٩٠٠ مليون دولار سنوياً. وشدد على أهمية دعم وتعزيز المؤسسات المحلية وتشجيع الشراكات بين الدول والمنظمات الإقليمية. وشدد أيضاً على خطورة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بما تمثله من تهديدات دولية آخذة في التزايد، وبخاصة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مما تسهم في تقويض الحكم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والاستقرار، ويولد صعوبات أمام تقديم المساعدة الإنسانية، ويهدد في الوقت ذاته بمحدوث ردة فيما أحرز من إنجازات في مجال بناء السلام في المنطقة. وقال الأمين العام أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل بالتأكيد تهديدات جسيمة للسلام والأمن، وأنها بهذه الصفة لا بد أن تكون جزءاً متمماً لاستراتيجيات منع التزاعات وإدارتها. وأدلى بيانات أيضاً الدول الأعضاء في مجلس الأمن، إضافة إلى ممثلي لجنة التعاون في مكافحة الإرهاب التابعة للاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي وعدد كبير من الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة. وأصدر المجلس بيانا رئاسيا في الاجتماع (S/PRST/2012/2) أعرب فيه عن قلقه من أن الأخطار الدولية المتنامية التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبالأخص في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل عوامل تسهم في تقويض الحكم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار، وتضع صعوبات أمام إيصال المساعدة الإنسانية، مع انطوائها في الوقت ذاته على مخاطر عكس مسار التقدم المحرز على صعيد بناء السلام في المنطقة. وأعرب المجلس عن قلقه الشديد من تزايد أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة في المنطقة، والتي تفاقمت حدتها من جراء انتشار الأسلحة الواردة من داخل المنطقة وخارجها بما يهدد سلام الدول وأمنها واستقرارها. وأقر المجلس بأهمية اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات

على نطاق المنظومة يجري من خلالها التعامل بشكل متنسق ومنسق مع التهديدات العابرة للحدود الوطنية، بطرق منها الاستفادة من أفضل الممارسات وتبادل الخبرات الإيجابية المستمدة من المبادرات ذات الصلة المتخذة في مناطق أخرى من العالم. وأثنى المجلس على دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وقادتها لما اتخذوه من مبادرات وتدابير هامة على الصعيدين الوطني والإقليمي للتصدي لخطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقتهم. وأكد المجلس أهمية تنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي والأقليمي بما في ذلك بناء قدرات المؤسسات القضائية والأمنية لكي تتمكن من التحقيق مع مرتكبي هذه الجرائم، من أشخاص وكيانات، ومقاضاتهم حسب الاقتضاء.

وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقد المجلس مناقشة عامة بشأن البند المعنون "المرأة والسلام والأمن" أعقبها إحاطات قدمها كل من مارغوت ولستروم الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة أمينة مغيري، ممثلة فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن. واعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2012/3)، أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء حوادث العنف الجنسي واتجاهاته وأماطه في حالات النزاع المسلح وحالات ما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك تعمد استهداف المدنيين بأعمال العنف الجنسي لدوافع، منها الدوافع السياسية واستخدام ذلك كأسلوب من أساليب الحرب. وشدد المجلس على أهمية منع العنف الجنسي، والإنذار المبكر بشأنه ومكافحته على نحو فعال عندما يستخدم كأسلوب من أساليب الحرب، أو كجزء من هجمات واسعة النطاق أو هجمات منهجية تشن على السكان المدنيين. وحث المجلس جميع أطراف النزاعات على أن تمثل امتثالا تاما للالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك حظر جميع أشكال العنف الجنسي. وأكد المجلس من جديد أن مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم موضع الاهتمام الدولي التي ترتكب ضد النساء والأطفال قد تعززت من خلال العمل الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم المختصة والمحاكم المختلطة، فضلا عن الدوائر المتخصصة في المحاكم الوطنية. وشجع المجلس الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على مواصلة التوعية بما لأعمال العنف الجنسي المرتكبة في حالات النزاع المسلح وحالات ما بعد انتهاء النزاع من أثر على الضحايا والأسر والمجتمعات المحلية، وعلى المجتمعات عموما. وكرر المجلس أيضا تأكيد أهمية دورة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي جهود بناء السلام.

وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقد مجلس الأمن جلسة عامة عن موضوع توطيد السلام في غرب أفريقيا مع التركيز على مسألة القرصنة في خليج غينيا. وكان معروضا على المجلس التقرير الذي أعده الأمين العام واستندت المناقشات أيضا إلى النتائج التي توصلت إليها

بعثة التقييم الموفدة إلى المنطقة واستهدفت صياغة استجابات وطنية وإقليمية لمواجهة التهديد المتمثل في القرصنة وأعمال السطو المسلح في البحر في خليج غينيا (انظر S/2012/45). واشترك في المناقشة عدة أشخاص منهم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وعبد الفتاح موسى، الممثل الخاص لرئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفلورانتينا أدينيكي أوكونغا، نائبة الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا، وإيليوت أوهاين، وزير الخارجية والتعاون في توغو، وإيسيفو كوجي نادورو، وزير الدولة لشؤون الدفاع الوطني في بنن. وشدد وكيل الأمين العام على أن القرصنة والسطو المسلح في البحر أصبحا يشكلان تهديداً مزعجاً تحتاج مواجهته وضع استراتيجية إقليمية متكاملة تتولى تنفيذها القوات البحرية الوطنية بدعم دولي. وكرر المتكلمون الآخرون ملاحظاته، وأنشأوا على المبادرات الإقليمية التي استهدفت تسيير دوريات إقليمية مشتركة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. وشدد أعضاء مجلس الأمن على أن المسؤولية الرئيسية في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا تقع على دول خليج غينيا نفسها، وفي هذا السياق حثوها على القيام من خلال الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا بالعمل صوب انعقاد مؤتمر القمة المشترك المزمع لدول خليج غينيا من أجل وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. واتفق على أن تقوم الأمم المتحدة بدور تنسيقي في هذه الجهود، وأن تساعد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودول خليج غينيا على عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول خليج غينيا من أجل حشد الموارد اللازمة لتنفيذ مثل هذه الخطة المتكاملة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر. وفي ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ اتخذ المجلس القرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢) الذي شجع فيه السلطات الوطنية والشركاء الإقليميين والدوليين على النظر في تنفيذ توصيات بعثة التقييم، حسب الاقتضاء. وحث دول منطقة خليج غينيا على اتخاذ إجراءات سريعة على الصعيدين الوطني والإقليمي بدعم من المجتمع الدولي، حيثما يتسنى ذلك، وبناء على الاتفاق فيما بينهما، من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للأمن البحري، بما في ذلك لوضع إطار قانوني من أجل منع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر وقمعها، ومقاضاة الأشخاص الذين يضلعون في تلك الجرائم ومعاينة من يدانون بها، وشجع المجلس على قيام تعاون إقليمي في هذا الخصوص. كذلك، شجع المجلس بنن ونيجيريا على أن توأصلا تسيير دورياتهما المشتركة إلى ما بعد آذار/مارس ٢٠١٢، مع استمرار بلدان خليج غينيا في العمل على بناء قدراتها على القيام منفردة بتأمين سواحلها، وشجع أيضا الشركاء الدوليين على النظر في توفير الدعم في هذا الصدد، عند الحاجة، وبقدر الإمكان.

وفي ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، اتخذ المجلس القرار ٢٠٣٨ (٢٠١٢)، وقرر فيه، في جملة أمور، ترشيح السيد حسن بو بكر جالو للتعين في منصب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٢، ولفترة مدتها أربع سنوات.

## مسائل أخرى

### بعثات مجلس الأمن

في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقد المجلس مشاورات بشأن البعثات الميدانية المزمع إيفادها في عام ٢٠١٢. واقترح إيفاد بعثات إلى الجهات التالية: أفغانستان، فلسطين، تيمور - ليشتي، كوت ديفوار، ليبيريا، سيراليون، كوسوفو/صربيا، وليبيا/القاهرة. وتفاوتت الآراء بشأن ضرورة زيارة هذه الأماكن وأيد بعض أعضاء المجلس، من حيث المبدأ، إيفاد بعثة إلى غرب أفريقيا وأعرّب بعض أعضاء مجلس الأمن عن رأي مؤداه أنه يتعين عدم إيفاد أي بعثة أخرى إلى أن يقرر المجلس في شأن قبول دعوة السلطة الفلسطينية.